

الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الأول

(648-784هـ/1250-1382م)

د. عيسى محمود العزام

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المشارك كلية العلوم والآداب جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

يتناول هذا البحث الأوضاع الاقتصادية العامة وبخاصة أسعار الحبوب والمواد الغذائية من حيث الأسعار وتطورها خلال العصر المملوكي الأول، والعوامل المؤثرة في ارتفاع الأسعار وهبوطها، وآثار الغلاء على السكان، وسياسة الدولة لمواجهة الغلاء.

ويستخلص من البحث النتائج الآتية:

أولاً: أن للدولة وسياسة حكماها أثر أفعالاً في استقرار الأوضاع الاقتصادية أو اضطراب، ففي ظل الحكام الأقوياء مثل السلطان الظاهر بيبرس، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون، اتسمت الأسعار بصفة عامة بالاستقرار لاهتمامها باستصلاح الأراضي وإقامة الجسور والقناطر وحفر الخلجان وضبط العملة وإحكام السيطرة على إدارة الدولة وفي ظل بعض الحكام كأبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده اضطربت أوضاع الدولة الاقتصادية لفساد الإدارة وإهمال الأراضي والجسور وكثرة عزل رجال الدولة وتنصيبهم وشيوع بيع الوظائف العامة

ثانياً: أن الأسعار كانت تتأثر بأوضاع الدولة الإدارية والمالية وفيضان النيل من حيث الزيادة والنقصان، فضلاً عن سياسة الاحتكار والتضخم النقدي والآفات الزراعية والعواصف الشديدة التي كانت تلحق أضراراً بالغة بقطاع الزراعة

ثالثاً: كان للغلاء آثار شديدة على السكان والدولة، من حيث خراب كثير من القرى؛ لانتشار الوباء وعظم الموت وانعدام الأمن والنظام وكثرة القتل والسلب والنهب وشيوع المجاعة الكبرى في البلاد

رابعاً حاولت الدولة معالجة الغلاء من خلال تحديد الأسعار، وفتح مخازن الدولة وإحكام سيطرتها على مخازن الأمراء وعدم البيع منها إلا بإشراف المحتسب وبالسعر الرسمي، وتوزيع الفقراء على الأمراء وكبار الأغنياء في الدولة للتخفيف من المجاعة خامساً حدث تغير في قانون النيل في أواخر العصر المملوكي الأول فصار الحد المطلوب لري جميع الأراضي الزراعية أن يبلغ مقياس النيل بين ثمانية عشر وعشر ين ذراعاً، ولم يعد السبعة عشر ذراعاً كافياً لري جميع الأراضي، ولم تعد الثمانية عشر ذراعاً والعشرون ذراعاً تسببان خطورة على المحاصيل الزراعية، وكل ذلك كان لإهمال الجسور والترع.

Abstract

Economic crises in Egypt in the first Mamluky era (648- - 784 A. H / 1250 - 1382 A. C)

This paper deals with prices in terms of: its development causes of variation , the influence of high price on population in addition to the state policy for facing that.

The following conclusion can be summed up from the research:

First: The state and the policy of its rules are influential in the economic stability or instability. For example ,under the rule of strong rulers such as Az-Zahir Babers and An-Nasir Muhammad Bin Galwon, prices were relatively stable because of arabing the land, building bridges and arches , making gulfs ,controlling the currency, and the strong administration of the state. However ,under the rule of the sons and the grandsons of Sultan Nasir Muhammad Ibn Galawon, the state economic condition began disturb because of weakness of administration neglecton of the land and the bridges removing and appointing the men of the state and purchasing of the public professions.

Second: Prices were effected by the financial and the administrative conditions of the state , the case of the Nile with regard to the increase of or decrease of water , the policy of monopoly, inflation ,agricultural disturbance and the strong wind resulting in destruction of the agricultural sector.

Third: the high prices had sever effects on the population and the state in terms of: destruction of many towns, speading of epidemic and high rate of death, lock of security and server system, high rate of killing and spreading starvation all over the state.

Fourtt: The attempted to solve the problem of high price by specifying prices , opening the stores of the state, tight control of princes' stores, and non purchasing but under supervision of the state inspector and the formal price, and distribution of the poor between princes and rich to decrease famines.

Fifth: Some change was made regarding the Nile irrigation system in the last part of the First Mamluky era. For the irrigation of the whole agricultural lands, water level of the Nile should be between eighteen to twenty cubits as seventeen cubits were insufficient in irrigation and the eighteen or the twenty had no side effects and danger on crops. All of this happened as a result of neglecting bridges and canals.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية العامة، وبخاصة أسعار الحبوب والمواد الغذائية من حيث الأسعار وتطورها خلال العصر المملوكي الأول، والعوامل المؤثرة في ارتفاع الأسعار أو هبوطها، وآثار الغلاء على السكان، وسياسة الدولة لمواجهة الغلاء.

أولاً: الأزمات الاقتصادية وتطورها خلال العصر المملوكي الأول:

نشأت الدولة المملوكية في مصر سنة 648 هـ / 1250 م⁽¹⁾، ثم امتد نفوذها إلى الشام، والحجاز واليمن، وعلى الرغم من التغير السياسي الذي شهدته مصر بانتهاء الدولة الأيوبية وقيام الدولة المملوكية لم تتحدث المصادر عن أي اضطراب اقتصادي أو غلاء في الأسعار، وذلك لوفاء النيل واهتمام الدولة بالزراعة، فالسلطان الظاهر بيبرس⁽²⁾ (659 هـ / 1260 م- 676 هـ / 1277 م) اهتم بالجسور وحفر الأنهار والخلجان وإقامة القناطر، ففي سنة 664 هـ / 1265 م أنشأ جسراً يمتد من القاهرة إلى دمياط، وأقام عليه عشرين قنطرة، وجدد كثيراً من الجسور كجسر القليوبية⁽³⁾ الذي بلغ طوله سبع مائة قسبة⁽⁴⁾، وعرضه خمسة وعشرون قسبة، وجدد الجسر الأعظم على بركة الفيل⁽⁵⁾، وأعاد حفر خليج الإسكندرية - لارتداه بالطين الذي بلغ طوله ستة وأربعين ألف قسبة، وكان طول فوهته خمس مائة قسبة، وعرضها اثنان وعشرون قسبة، وجدد حفر بحر اشمووم⁽⁶⁾ الذي بلغ طوله عشرة آلاف قسبة، وعرضه ما بين أربع إلى ثلاث قصبات⁽⁷⁾.

ونتيجة لسياسته الاقتصادية عم الرخاء البلاد بحيث انخفضت الأسعار انخفاضاً حاداً لم يرى مثله في دولة المماليك، ففي سنة 676 هـ / 1277 م بيع الإردب من القمح بخمسة دراهم، والإردب من الشعير بثلاثة دراهم، ومن بقية الحبوب بدرهمين⁽⁸⁾.

وطوال عهد السلطان الظاهر بيبرس لم تحدث في مصر غير أزمة اقتصادية واحدة تلك التي حدثت في سنة 662هـ / 1263م ولم نقف على أسباب حدوثها ، ولا سيما أن النيل كان في غاية الوفاء ، حيث بلغ سبعة عشر ذراعاً⁽⁹⁾ واثنى عشرة إصبعا⁽¹⁰⁾. ومع ذلك تتحدث المصادر عن غلاء فاحش بلغ فيها إردب⁽¹¹⁾ القمح مائة وخمسة دراهم ، وفي بعض المدن كالإسكندرية بيع الإردب بثلاثمائة وعشرين درهماً ، و بيع إردب الشعير بسبعين درهماً ، ورطل اللحم بدرهم⁽¹²⁾ ، وعدم الخبز من أسواق مصر والقاهرة⁽¹³⁾.

وخلال الفترة الواقعة بين (693هـ / 1293 - 696هـ / 1296م) حدث في مصر أزمة اقتصادية كبرى تمثلت في الغلاء الفاحش والوباء ، فأردب القمح ارتفع في سنة 693هـ / 1293م من ثلاثة عشر درهماً إلى ستين درهماً⁽¹⁴⁾ ، وبيع في شهر ربيع الأول 694هـ / 1294م بتسعين درهماً ، ثم بلغ في شوال مائة وخمسين درهماً⁽¹⁵⁾ ، ثم مائة وثمانين درهماً⁽¹⁶⁾ ، ثم مائة وتسعين درهماً⁽¹⁷⁾ . وذلك لمبالغة حاشية السلطان⁽¹⁸⁾ العادل كتبغا (694هـ / 1294م - 695هـ / 1295م) ومماليكه في أخذ الأموال والبراطيل⁽¹⁹⁾ ، فحصل للناس بسبب ذلك ضرر عظيم وضاعت الأحوال على الناس⁽²⁰⁾ ، وقد وصف المقريزي اضطراب أوضاع الدولة بقوله "حصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال الوزير - فخر الدين بن الخليلي - وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه وكثر جورهم وعظم طمعهم في أخذ البراطيل والحمايات ، وكثر عسفهم وغضبهم من الأمراء ، ولعبث الناس في الفلوس لما ضربت ، فنودي أن يستقر الرطل بدرهمين وزنة الفلوس درهم واشتد ظلم الوزير لتوقف أحوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل الموارث⁽²¹⁾ ، للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره واشتد الأمر على التجار لرمي البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرة المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم

الجور على أهل النواحي وحملت التقاوي السلطانية من الضياع وكانت أيامه في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض والموت وعموم الظلم⁽²²⁾ ويضيف المقريزي "وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلّة المال وكثرة النفقات"⁽²³⁾ ثم بدأت الأسعار بالانحلال في شهر رجب سنة 695هـ / 1295م، فإردب القمح ببيع بخمسة وثلاثين درهما⁽²⁴⁾، ثم عاد الغلاء في سنة 696هـ / 1296م حيث بيع في ذي القعدة بخمسين درهما⁽²⁵⁾، أما الشعير فبيع الإردب في سنة 694هـ / 1294م بستين درهما⁽²⁶⁾، ثم ارتفع في سنة 695هـ / 1295م إلى مائة وعشرين درهما⁽²⁷⁾، ثم انخفض في شهر رجب إلى خمسة عشرين درهما⁽²⁸⁾، ثم ارتفع سنة 696هـ / 1296م إلى ثلاثين درهما⁽²⁹⁾، وكذلك العدس والحمص ونحوهما ارتفعت ارتفاعاً حاداً⁽³⁰⁾ وبيع الترمس بستين درهما بعدما كان يباع بخمسة دراهم، وبيع الفروج بعشرين درهما بعدما كان يباع بثلاثة دراهم، وبيع رطل اللحم بسبعة دراهم، والبطيخة الصيفي بيعت للمرضى بمائة درهم، والسفرجلة بثلاثين درهما⁽³¹⁾، وكل ثلاثة حبات من بيض الدجاج بدرهم⁽³²⁾.

أما في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (698-741هـ / 1298-1340م) فقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية بالاستقرار وذلك لحسن سياسته وحكمته الإدارية، واهتمامه بأحوال الدولة الاقتصادية، وبخاصة الزراعة، فقد اهتم باستصلاح الأراضي، وإقامة الجسور والترع، وحفر الخلجان، وأعاد حفر خليج الإسكندرية، واستجد عليه عدة سواقي وبساتين في أراضي كانت سباخاً، فصارت مزارع لقصب السكر والسمسم، وحفر خليج الناصري خارج القاهرة حتى أوصله إلى سريا قوس⁽³³⁾ وأقام عليه قناطر عدة، فصار بجانب الخليج عدة بساتين، وعمرت في عهده جزيرة الفيل وناحية بولاق⁽³⁴⁾ بعدما كانت رمالاً، فصارت كلها قصوراً ودوراً وبساتين، وبلغت البساتين في الجزيرة

حوالي مائة وخمسين بستاناً بعدما كانت نحو العشرين بستاناً فقط⁽³⁵⁾ واهتم ببلاد الجيزة⁽³⁶⁾ وعمل على كل بلد فيها جسراً أو قنطرة، واستصلح أراضي واسعة فيها، وكذلك استصلح أراضي في إقليم الشرقية، وأقام بها جسوراً وقناطر، وقد وصف المقريري أعمال السلطان في مجال الزراعة بقوله "وأحكم السلطان عامة أرض مصر قبليها وبحريها"⁽³⁷⁾ بالترع والجسور حتى أتقن أمرها، وكان يركب إليها برسم الصيد في كل قليل (دائماً)، ويتفقد أحوالها وينظر في جسورها وترعها وقناطرها بنفسه بحيث إنه لم يدع في أيامه موضعاً منها حتى عمل فيه ما يحتاج إليه فكان يقترح المنافع من قبله بعد أن كان يزهد فيما يأمر به حذاق المهندسين ويفعل ما بدأ له من مصالح البلاد فتأتته أغراضه على ما يحب ويختار، وكان إذا سمع بشراقي بلد (أي عدم زراعة بلد لعدم غمر ماء النيل لها) أو قرية من القرى أهمه ذلك، وسأل المقطع بها عن أحوال القرية المذكورة غير مرة، بل كلما وقع بصره عليه، ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ربيها بكل ما تصل قدرته إليه فكان هذا دأبه وكان يفرح إذا سأل بعض الأجناد في عمل مصلحة بلدة بسبب عمل جسر أو تقاوي أو غير ذلك، وينبل ذلك الرجل في عينه، ويفعل له ما طلبه من غير توقف ولا ملل في إخراج المال؛ فلن كلمه أحد في ذلك فيقول فلم تجمع المال في بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره فهذه كانت عوائده⁽³⁸⁾ لذلك ازدهرت الزراعة في عهده وبخاصة أن النيل اتسم بالوفاء فلم ينخفض عن ستة عشر ذراعاً طوال عهده، كما يتضح من الجدول اللاحق

واهتم السلطان بضبط العملة، فحدد سعر صرف الدينار في سنة 699هـ / 1299م، بستة عشر درهماً، بعد ما كان بخمسة وعشرين درهماً ونصف⁽³⁹⁾ وأمر في سنة 705هـ / 1305م بضرب فلوس جديدة لدخول الزغل للفلوس القديمة، وحدد سعر رطل الفلوس وزناً بدرهمين ونصف⁽⁴⁰⁾ وحدد قيمة

الدرهم بثمانية وأربعين فلساً⁽⁴¹⁾، ولما عاد الاضطراب إلى سعر الفلوس في سنة 720هـ/1320م، أمر بضرب فلوس جديدة وحدد وزن الفلس منها بدرهم بعد ما كان بسدس درهم، وترواح سعر رطل الفلوس القديمة بين ثلاثة وسبعة دراهم⁽⁴²⁾، وفي سنة 724هـ/1323م أمر بضرب فلوس زنة الفلس منها درهم وثمان، وذلك لدخول الزغ ل للفلوس القديمة حتى بلغ وزن الفلس منها نصف درهم⁽⁴³⁾.

وفي سنة 699هـ/1299م تراوح سعر إردب القمح بين ثلاثة عشر وخمسة عشر درهماً، وإردب الشعير بين ثمانية وعشرة دراهم، وإردب الفول سبعة دراهم⁽⁴⁴⁾ وفي العام التالي عم البلاد الرخاء لكثرة الغلال⁽⁴⁵⁾ وفي سنوات 701هـ/1301م⁽⁴⁶⁾ 703هـ/1303م⁽⁴⁷⁾، 705هـ/1305م⁽⁴⁸⁾، 706هـ/1306م⁽⁴⁹⁾، 707هـ/1307م⁽⁵⁰⁾ حدث في مصر بعض الاضطرابات في الأسعار وذلك للتضخم النقدي بكثرة الفلوس، ودخول الزغل إليها، وعزوف التجار عن التعامل بها، فضلاً عن توقف النيل أحياناً أثناء زيادته على الرغم من وفائه، فكانت ترتفع أسعار الغلال، فإردب القمح ارتفع إلى خمسة وعشرين درهماً وأربعين وخمسين درهماً⁽⁵¹⁾، لكن الدولة كانت تلجأ إلى معالجة الأزمة بضرب فلوس جديدة⁽⁵²⁾، لذلك سرعان ما تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي، ولم ينجم عن الغلاء وباء أو وفيات كما كان يحدث سابقاً

ثم عم الرخاء مصر خلال الفترة الواقعة (707هـ/1307م 736هـ/1335م) بحيث بيع إردب القمح في أغلب الأحيان بعشرة دراهم⁽⁵³⁾، وأحياناً أخرى وبخاصة في سنوات 720هـ/1320م⁽⁵⁴⁾، 724هـ/1323م⁽⁵⁵⁾، 728هـ/1327م⁽⁵⁶⁾ بسبعة عشر درهماً، وعشرين درهماً، وذلك لتعرض الغلال لبعض الآفات الزراعية أو للتضخم النقدي ودخول الزغل للفلوس

وبعد وفاة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون شهدت سلطنة المماليك انحدارا كبيرا وسريعا شمل مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبدأت الأسعار في الاضطراب، ففي سنة 747هـ/ 1346م ارتفع سعر الغلال فأردب القمح ارتفع من عشرين درهماً إلى خمسة وخمسين درهماً⁽⁵⁷⁾، ثم إلى ستين درهماً في سنة 748هـ/ 1347م⁽⁵⁸⁾، وبيع إردب الشعير في سنة 747هـ/ 1346م باثنتين وعشرين درهماً⁽⁵⁹⁾، ثم بخمسة وعشرين درهماً في سنة 748هـ/ 1347م⁽⁶⁰⁾، أما الفول فبيع الإردب بعشرين درهماً⁽⁶¹⁾، وغلا اللحم وعامة الأصناف المأكولة حتى بلغت ضعفي ثمنها⁽⁶²⁾، لكن الأسعار بدأت بالانخفاض في نهاية عام 748هـ/ 1347م حتى بيع إردب القمح بعشرين درهماً ثم بخمسة عشر درهماً⁽⁶³⁾ في سنتي (749هـ/ 1348م - 750هـ/ 1349م)⁽⁶⁴⁾، وبيع الخبز كل ثمانية أرتال بدرهم⁽⁶⁵⁾.

ثم عاد الغلاء في سنة 751هـ بحيث ارتفع إردب القمح من عشرين درهماً إلى سبعة وثلاثين درهماً، وغلا سعر اللحم من أربعين درهماً للقنطار⁽⁶⁶⁾، إلى مائة وخمسين درهماً، وتعذر وجود اللحم، مما اضطر المحتسب إلى تحديد سعر قنطار اللحم بمائة وأربعين درهماً وكاتب ولاية الشام بحمل الأغنام إلى مصر، فحمل نحو العشرين ألف رأس⁽⁶⁷⁾، لذلك انحط سعر اللحم فبيع الرطل بدرهم⁽⁶⁸⁾.

وأدى فيضان النيل في سنة 755هـ/ 1354م، إلى إتلاف الزرع وانقطاع الجسور، لذلك ارتفعت الأسعار فبيع إردب القمح بستة وثلاثين درهماً، وإردب الشعير بعشرين درهماً، والفول بستة عشر درهماً⁽⁶⁹⁾، وخلال الفترة الواقعة ما بين (756هـ/ 1355م - 774هـ/ 1372م) لم تزودنا المصادر بأية معلومات عن الأسعار مع أنها تؤكد اختلال أوضاع الدولة وإهمال الزراعة

وفي سنتي (775هـ / 1373م - 776هـ / 1374م) حدث في مصر أزمة اقتصادية كبرى لعدم وفاء النيل، فأردب القمح بيع في بداية السنة بستة وثلاثين درهماً⁽⁷⁰⁾، ثم ارتفع إلى خمسين وسبعين درهماً⁽⁷¹⁾، ثم إلى مائة وعشرين درهماً في شهر ذي الحجة، وصار يباع رغيف الخبز بأربعة دراهم⁽⁷²⁾، وبيع إردب الشعير بخمسة وعشرين درهماً ثم بثمانين درهماً، ورطل لحم الضأن بدرهمين، ورطل لحم البقر بدرهم ونصف، وراوية الماء بخمسة دراهم، والرمانة بستة عشر درهماً والبطيخة الصيفي بمائة درهم، واضطر الناس إلى أكل خبز الذرة والنخال⁽⁷³⁾. وفي سنة 776هـ / 1374م بيع إردب القمح في مطلع العام بمائة درهم⁽⁷⁴⁾، وفي جمادى الآخرة بمائة وعشرة دراهم⁽⁷⁵⁾، وفي شهر شعبان بمائة وخمسة عشرين درهماً⁽⁷⁶⁾ وعم الغلاء سائر الحبوب والمواد الغذائية، فالشعير يبيع الإردب بستين درهماً ثم بتسعين درهماً، وقدر⁽⁷⁷⁾ الأرز بدرهمين، والقدر من العدس والحمص بدرهم وربع، ورطل حب الرمان بعشرة دراهم ونصف، ورطل لحم الضأن بدرهمين، ولحم البقر بدرهم وثلث، والدجاجة بأربعة دراهم، وزوج الإوز بعشرين درهماً⁽⁷⁸⁾، وحنة السفرجل بخمسين درهماً، وحنة الرمان الحامض بعشرة دراهم، وحنة الرمان الحلو بستة عشر درهماً، والبطيخة بتسعين درهماً⁽⁷⁹⁾، وعم الجوع البلاد حتى إن الفقير كان يصرخ بأعلى صوته "لله لبابة (قطعة من الخبز) قدر شحمة أذني، أشمها وخذوها فلا يزال كذلك حتى يموت"⁽⁸⁰⁾.

وبدأت الأسعار بالانحلال في شهر ذي القعدة سنة 776هـ / 1374م لحلول موسم الحصاد بعد وفاء النيل بحيث بيع إردب القمح بثلاثين درهماً والشعير بعشرين درهماً، والخبز كل أربعة أرتال بدرهم، والفول دون العشرين بدرهم⁽⁸¹⁾.

وتوالى انخفاض الأسعار في سنة 777هـ/1375م حتى بيع رطل لحم الضأن بدرهم ونصف، ولحم البقر بدرهم، وثن⁽⁸²⁾ جبن الجاموس الطري كل عشرة أرطال بثلاثة دراهم ونصف، وكل أربعين بيضة بدرهم⁽⁸³⁾، وفي سنة 781هـ/1379م بيع لحم الضأن السليخ كل عشرة أرطال بسبعة دراهم ونصف، وكل عشرة أرطال لية بستة دراهم⁽⁸⁴⁾.

ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع في سنة 783هـ/1381م لقلة وجود الدراهم في الأسواق حتى بلغ إردب القمح في رمضان بأربعين درهماً وارتفع في شهر ذي القعدة إلى ستين درهماً، وتعذر وجود الخبز في الأسواق، وقد وصف المقرئ في أحوال الدولة المملوكية في نهاية عهدها بقوله "ثم توقفت أحوال الناس وكثرت الشكاية في الناس جميعهم من وقوف الحال وقلة وجود الدراهم فكان هذا - الشكاية - مما تجدد، ولم يكن يعرف، بل أدركنا الناس وإذا شكأ أحد من الناس حاله عد عليه ذلك، فصرنا وما من صغير ولا كبير إلا وهو يشكو وتزايد أمرهم في ذلك، حتى صار أمر الناس في الأيام الناصرية فرحاً وما بعدها إلى فاقة وضعة"⁽⁸⁵⁾.

ثانياً: أسباب الأزمات الاقتصادية:

لم تكن الأسعار بصفة عامة ثابتة، بل كانت تتأثر بالأوضاع السياسية والإدارية للدولة من ناحية، وبحالات فيضان النيل من حيث الزيادة والنقصان من ناحية أخرى، فضلاً عن الأوبئة والتضخم النقدي وسياسة الاحتكار التي كان يتبعها التجار وكبار رجال الدولة لتحقيق الأرباح، وفيما يلي سنستعرض أسباب الأزمات الاقتصادية

1- اضطراب منسوب مياه النيل: الحد الأدنى المطلوب للزراعة في مصر في أوائل العصر المملوكي أن يزيد مقياس⁽⁸⁶⁾ الفيضان عن خمسة عشر ذراعاً، فلن انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً تزرع معظم الأراضي الزراعية⁽⁸⁷⁾ وإذا بلغ مقياس

النيل سبعة عشر ذراعا تروى جميع الأراضي الزراعية⁽⁸⁸⁾، وأن سنة الخصب تبدأ من ستة عشر ذراعا، وهي الأذرع اللازمة لجباية الخراج⁽⁸⁹⁾، وإذا زاد النيل عن ثمانية عشر ذراعا قد تتعرض الأراضي للغرق وتتلغ المحاصيل الزراعية⁽⁹⁰⁾ إذا لم يقم المزارعون بتصريف المياه، غير أن قانون النيل قد تغير في أواخر العصر المملوكي الأول كما سنبين لاحقا

ونلاحظ أن النيل في سنة 693هـ/1293م لم يبلغ غير خمسة عشر ذراعا وسبعة أصابع⁽⁹¹⁾ بينما بلغ في سنة 694هـ/1294م ستة عشر ذراعا وسبعة عشر إصبعا ثم هبط فجأة دون ري أغلب الأراضي⁽⁹²⁾ وفي سنة 695هـ/1295م وفي إلى ستة عشر ذراعا ثم نقص نقصا فاحشا دون ري معظم الأراضي⁽⁹³⁾، وفي سنة 696هـ/1296م، بلغ النيل خمسة عشر ذراعا⁽⁹⁴⁾، فاضطراب منسوب النيل كان يؤدي إلى قلق الناس فيسارعون إلى ادخار المقادير اللازمة من القوت لهم ولأسرهم، في الوقت نفسه يجتهد كل من كان معه مال في اختزان الغلال لتحقيق الأرباح فيحدث الغلاء

و اتسم النيل بالوفاء طوال عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون فلم ينخفض عن ستة عشر ذراعا، لكن بعد وفاته شهدت سلطنة المماليك انحدار سريع شمل مختلف أمور الدولة، فعم الفساد الإداري والمالي، وانعكس ذلك على اقتصاد الدولة وبخاصة الزراعة، فأهملت الدولة الجسور والترع والخلجان وقتواتها؛ لذلك أصبح الحد الأدنى المطلوب للزراعة أن يبلغ مقياس النيل ستة عشر ذراعا، فلن انتهت الزيادة إلى ثمانية عشر ذراعا ففيه تمام الخراج وخصب الأرض، بل صار قانون النيل كما يؤكد ابن إياس لري جميع الأراضي أن يكون الفيضان بين الثمانية عشر ذراعا والعشرين ذراعا، ولم يعد السبعة عشر ذراعا كافيًا لري جميع الأراضي الزراعية، ولم تعد الثمانية عشر ذراعا

والعشرون ذراعاً يسببان خطورة على الأراضي والمحاصيل الزراعية كما كان ذلك في العصور السابقة.⁽⁹⁵⁾

ونلاحظ أن النيل في أواخر العصر المملوكي اتسم بالوفاء باستثناء سنة 775هـ/1373م فقد كان مقياسه يتراوح بين السبعة عشر ذراعاً والعشر ين ذراعاً، كما يتضح من جدول رقم (3)، لكن اضطرابه في أثناء زيادته أو هبوطه بسرعة كما حدث في سنوات 748هـ/1347م⁽⁹⁶⁾، 746هـ/1348م⁽⁹⁷⁾، 751هـ/1350م⁽⁹⁸⁾، قد حال دون ري كثير من الأراضي الزراعية، مما أدى إلى نقص الغلال، وارتفاع الأسعار، وفي سنة 775هـ/1373م بلغ مقياس النيل خمسة عشر ذراعاً وتسعة عشر إصبعاً، فحال ذلك دون ري معظم الأراضي الزراعية، لذلك حدث الغلاء وأصاب مصر أزمة اقتصادية كبرى وفي الجدول الآتي نبين مقاييس النيل في العصر المملوكي الأول:

السنة الهجرية	السنة الميلادية	المقاييس بالأذرع والأصابع		السنة الهجرية	السنة الميلادية	المقاييس بالأذرع والأصابع	
		أصابع	أذرع			أصابع	أذرع
648	1250	2	17	668	1269	22	17
649	1251	2	17	669	1270	12	16
650	1252	17	18	670	1271	11	18
651	1253	17	17	671	1272	13	17
652	1254	12	17	672	1273	6	17
653	1255	-	18	673	1274	3	17
654	1256	3	18	674	1275	15	17
655	1257	17	17	675	1276	11	18
656	1258	5	17	676	1277	8	18
657	1258	1	18	677	1278	5	18
658	1259	11	18	678	1279	1	18
659	1260	13	17	679	1280	23	18
660	1261	-	18	680	1281	4	18
661	1262	13	17	681	1282	18	17
662	1263	12	17	682	1283	8	17
663	1264	14	16	683	1284	3	17
664	1265	12	18	684	1285	20	16
665	1266	14	16	685	1286	4	17
666	1267	0	18	686	1287	10	17

الآزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الأول

المقاييس بالأذرع والأصابع		السنة	السنة	المقاييس بالأذرع والأصابع		السنة	السنة
أذرع	أصابع	الميلادية	الهجرية	أذرع	أصابع	الميلادية	الهجرية
18	4	1288	687	17	7	1268	667
16	17	1318	718	17	4	1289	688
17	11	1319	719	15	17	1290	689
16	22	1320	720	17	7	1291	690
16	5	1321	721	17	-	1291	691
16	21	1322	722	17	12	1292	692
18	6	1323	723	15	7	1293	693
18	19	1323	724	16	17	1294	694
16	21	1324	725	16	1	1295	695
17	19	1325	726	15	18	1296	696
17	5	1326	727	17	10	1297	697
18	9	1327	728	17	16	1298	698
16	5	1328	729	16	6	1299	699
17	10	1329	730	16	18	1300	700
16	22	1330	731	16	13	1301	701
18	11	1331	732	18	-	1302	702
17	16	1332	733	16	16	1303	703
16	22	1333	734	16	12	1304	704
18	21	1334	735	16	15	1305	705
18	-	1335	736	17	7	1306	706
17	16	1336	737	18	1	1307	707
16	20	1337	738	18	1	1308	708
16	10	1338	739	16	2	1309	709
17	8	1339	740	18	3	1310	710
16	19	1340	741	16	21	1311	711
18	9	1341	742	16	22	1312	712
17	-	1342	743	16	7	1313	713
18	17	1343	744	16	17	1314	714
18	17	1344	745	17	17	1315	715
18	15	1345	746	17	22	1316	716
17	5	1346	747	18	-	1317	717
16	18	1369	771	17	5	1347	748
17	4	1370	772	17	18	1348	749
18	4	1371	773	17	23	1349	750
17	4	1372	774	17	-	1350	751
15	19	1373	775	17	-	1351	752
17	5	1374	776	18	16	1352	753
17	13	1375	777	18	16	1353	754

المقاييس بالأذرع والأصابع		السنة	السنة	المقاييس بالأذرع والأصابع		السنة	السنة
أذرع	أصابع	الميلادية	الهجرية	أذرع	أصابع	الميلادية	الهجرية
19	2	1376	778	19	5	1354	755
18	12	1377	779	17	4	1362	764
19	5	1378	780	17	12	1363	765
19	2	1379	781	17	16	1364	766
17	4	1380	782	17	16	1365	767
19	12	1381	783	19	6	1366	768
19	22	1382	784	18	-	1367	769
				17	6	1368	770

* ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 7، ص20- 325، ج8، ص28- 243، ج10، ص63- 264، ج11، ص11- 243.

2- الفساد الإداري والمالي في أواخر العصر المملوكي (741-

784هـ/1340- 1382م) وتمثل ذلك بكثرة عزل رجال الدولة وتقصيبيهم بما فيهم السلاطين وشيوخ أخذ الرشوة والبراطيل، وبيع الوظائف، وإهمال جسور الدولة وترعها، وكثرة نفقات الدولة والعجز في وارداتها، فمعظم السلاطين تقلدوا السلطة وهم صغار السن، فوقعوا فريسة سهلة بيد رجال الدولة، فكانت نهاية جميع السلاطين الخلع أو القتل، ومعظمهم لم يمكث في السلطة أكثر من خمس سنوات، وآخرون شهرين أو ستة أشهر أو سنة أو سنتين وشهور⁽⁹⁹⁾ فصغر سن السلاطين، وقصر مدة حكمهم انعكست سلباً على أوضاع الدولة، فضلاً عن ذلك فقد بالغوا في الترف واللهو وأخذ الرشوة، لذلك اضطربت أوضاع الدولة وكان الفساد الإداري والمالي السمة العامة لأواخر العصر المملوكي الأول

فالسلاطان الملك الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون⁽¹⁰⁰⁾ (743هـ/1342م- 746هـ/1345م) كانت سيرته سيئة فقد انشغل بالنساء والمطربين⁽¹⁰¹⁾ عن تدبير أمور الدولة، وبالع في أخذ البراطيل وولاية المناصب لغير أهلها⁽¹⁰²⁾ "فقصده كل أحد لطلب الإقطاعات والرزق، والمال"⁽¹⁰³⁾ بحيث كانت

نفقات الدولة أكثر من وارداتها، فقد بلغت النفقات ثلاثين ألف ألف درهم، والمتحصل خمسة عشرة ألف ألف درهم في السنة⁽¹⁰⁴⁾، وحاول السلطان تغطية العجز في موارد الدولة من خلال فرض الغرامات على الفلاحين والمقطعين فقد ألزم "من بيده رزقة من أرض مصر أو أرض استأجرها أن يقوم عن كل فدان⁽¹⁰⁵⁾ بمائة وخمسين درهماً فلنخذ من ذلك ما لا كثيراً"⁽¹⁰⁶⁾.

وسار السلطان شعبان بن محمد قلاوون⁽¹⁰⁷⁾ (746هـ / 1345 -

747هـ / 1346م) على نهج السلطان إسماعيل، وكان حسب ما يذكر ابن تغري بردي "من أشد الملوك ظلماً وعسفاً، وفي أيامه خربت بلاد كثيرة لشغفه باللهو وعكوفه على معاقرة الخمر وسماع الأغاني، وبيع الإقطاعات بالبذل، وكذلك الولايات، حتى أن الإقطاع كان يخرج عن صاحبه وهو حي بمال آخر وكان سيء التدبير، يمكن النساء والطواشية من التصرف في المملكة⁽¹⁰⁸⁾."

وبالغ في جمع المغارم من السكان، وفي ذلك يقول المقرئ "وفيه اشتدت المطالبة على أهل النواحي بالجمال والشعير والاعمال والإخراج بسبب سفر السلطان للحجاز، وكثرت مغارم أهل النواحي للولاة، وشكا أرباب الإقطاعات ضرر بلادهم للسلطان فلم يلتفت لهم واختلت النواحي من العسف في الطلب واشتغل الناس بهذا المهم وكثر دعاؤهم لما هم فيه من السخر والمغارم"⁽¹⁰⁹⁾.

كذلك انشغل السلطان حسن بن محمد بن قلاوون⁽¹¹⁰⁾

(756هـ / 1355م - 761هـ / 1359م) بالترف واللعب مع العوام والنساء⁽¹¹¹⁾ عن تدبير أمور الدولة وبالغ في النفقات وفرض المغارم على السكان، وأهمل جسور الدولة وترعها، وقد وصف المقرئ ذلك بقوله "وكانت أيامه شديدة، كثرت فيها المغارم بالنواحي وخربت عدة أملاك على النيل، واحترقت مواضع كثيرة بالقاهرة ومصر، وخرجت عربان (الصعيد) عن الطاعة واشتد فسادهم وكثر قطعهم الطرقات، وكان الفناء العظيم الذي لم يعهد مثله، وتوالى شراقي

الأراضي عدم ريها و إتلاف الجسور. فلختلت أرض مصر والشام بسبب ذلك خلافاً فاحشاً⁽¹¹²⁾.

وازدادت أوضاع الدولة سوءاً في عهد السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون⁽¹¹³⁾ (764هـ/1362م - 778هـ/1376م)، والسلطان علي بن شعبان بن حسين⁽¹¹⁴⁾ (778هـ/1376م - 783هـ/1381م)، فحدثت في الدولة أزمة اقتصادية كبرى في سنتي (775هـ/1373م - 776هـ/1374م)، وقد عزت العامة الأزمة لفساد السلطان، حيث إن رج لا مغربيا (لم تذكر المصادر اسمه ونهايته) كان يقف في الليل تحت القلعة في القاهرة ويصيح في عهد السلطان شعبان "اقتلوا سلطانكم ترخص أسعاركم ويجري نيلكم"⁽¹¹⁵⁾ وتعاضم في مصر أخذ البراطيل لولاية الوظائف العامة التي سعى إليها أوباش الناس "فمن يومئذ تلاشى أحوال الديار المصرية"⁽¹¹⁶⁾، وعم الفساد الوظائف الدينية فكثير من أرباب وظيفة الحسبة كانوا يأخذون البراطيل ولا يسعون البضائع، فحصل للناس غاية الضرر⁽¹¹⁷⁾.

3-العواصف (الرياح) والآفات الزراعية في سنة 695هـ/1295م تعرضت مصر لرياح سوداء شديدة من بلاد المغرب أفسدت الزروع، وقد وصف ذلك العيني بقوله "وقبل إدراك الزرع هاجت في ناحية بلاد المغرب وبرقة ريح سوداء مظلمة، فأثارت تراباً أصفر فكسى زرع تلك البلاد كلها فارمى سنبله، والذي تأخر دخل فيه وأفسده واستمرت تلك الرياح والتراب الأصفر إلى أن عمت البحيرة الغربية والشرقية، ثم وصلت إلى أعلى الصعيد، وأخرت الزرع الصيفي جميعه مثل الأرز والقصب والسمسم والقلقاس، وجميع ما يزرع على السواقي، فصار في كل يوم يتزايد سعر الغلة"⁽¹¹⁸⁾.

وفي سنة 696هـ/1296م أتلقت الفئران مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وفي ذلك يقول بيبرس المنصوري "وفي هذه السنة لما حدث البلاء وقل

الغلاء وتناقصت الأسعار، أرسل على الزرع الفار فانتشر غاية الانتشار و أهلك
الزروع وأبادها، وكان يسبق الحصاد ين في حصادها، ويسرح على البيادر
فيرعاها" (119).

4- التضخم النقدي كانت العملة المتداولة في مصر الدينار الذهبية والدرهم
الفضية، ومنذ عهد الملك الكامل الأيوبي (615 هـ / 1218 م - 635 هـ
1237 م) (120) ضربت عملة جديدة في مصر هي الفلوس النحاسية، وكان
ضربها بغية تسهيل معاملات الناس في المبيعات الصغيرة التي تبلغ قيمتها درهماً
أو جزءاً من الدرهم، لذلك كانت كمياته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين
لكن في العصر المملوكي أخذت دور الضرب بالإكثار من الفلوس، وأصبح
كل درهم يساوي (48) فلساً، واسترسل في ضرب الفلوس حتى راجت وغل بت
على غيرها، وتوالى انهيار قيمتها، وارتفاع أسعار البضائع حتى أصبح رطلها وزناً
يساوي درهمين قيمة، مما جعل أمر عدها في المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح
النقد يوزن ولا يعد وأدى الإكثار منها إلى تضخم نقدي، وارتفاع في
الأسعار. (121).

وفي أواخر العصر المملوكي ازداد الزغل في الفلوس النحاسية لقيام
السيارفة بسك الفلوس الخفا ف وخلط الرصاص بالنحاس الأصفر، وقص
النحاس الخلق فلوساً خفافاً، وبخاصة أن التعامل في الفلوس كان بالعدد كل
رطل يباع بدرهمين، فأدى الزغل في الفلوس إلى عزوف التجار عن التعامل بها
وإغلاق حوانيتهم (122)، وكانت الدولة تلجأ إلى معالجة الأزمة بسك فلوس
جديدة، وإصدار المراسيم بعدم التعامل إلا بالفلوس التي عليها سكة السلطان
كما حصل في سنوات 745 هـ / 1344 م (123)، 747 هـ / 1346 م (124)،
749 هـ / 1348 م (125).

5-الاحت -كارلجاً كبار الأمراء والتجار والباعة إلى احتكار الغلال لتحقيق الأرباح، وفي ذلك يقول المقريزي "وكثر أرباح التجار والباعة، وازدادت فوائدهم، فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائتين (درهم)، ويصيب الأقل من السوق ربحاً في اليوم ثلاثين (درهم) وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع، واكتفوا بذلك طول الغلاء"⁽¹²⁶⁾.

ثالثاً: آثار الأزمات الاقتصادية على الدولة والسكان:

كان لازمة الاقتصادية الكبرى التي حدثت في الفترة (693 - 696هـ / 1293 - 1296م) آثار وخيمة على السكان والدولة فقد "كثر الشح وضافت الأرزاق ووقفت الأحوال، واشتد البكاء وعظم ضجيج الناس في الأسواق"⁽¹²⁷⁾ وعم السلب والنهب البلاد "وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه بالعصي من النهاية، فكان من الناس من يلقي نفسه على الخبز ليخطف منه، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه من الضرب، لشدة ما نزل به من الجوع"⁽¹²⁸⁾.

وعم الوباء المدن والأرياف، وعظم الموت "فبلغت عدة من يرد اسمه في الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس، وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم، وحفرت لهم الآبار والحفائر والقوا فيها، وجافت الطرق والنواحي والأسواق من الموتى، وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصاً الأطفال، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذ أو شيء من لحمه، وخلت الضياع من أهلها، حتى أن القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو العشرين، وكان أكثرهم يوجد ميتاً في مزارع الفول ولا يزال يأكل منه إذا وجدته حتى يموت، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم"⁽¹²⁹⁾.

وقد وصف بيبرس المنصوري المجاعة الكبرى بمصر بقوله "وغلّت الغلال والأسعار وارتفعت الأقوات و أيقنت النفس بالتلاف و أكثروا الاستصراخ والإرجاف واستسقوا فلم يسقوا ، وتبع ذلك وباء شامل وفناء عاجل وطاعون جارف وحتف جائف فهلك الناس وغلب اليأس ، ومات من الخلق ذوات لا تحصى ولا تحصر . ولم يبق في القاهرة ومصر شارع إلا وفيه جماعة مرضى مدنفين أو موتى مطرحين لعجز الأحياء عن دفن الأموات واشتغال الناس بأنفسهم عمن مات ، وكانت الكلاب تنهش لحومهم وتفري أديمهم ويطرحون في الحفائر قوماً على قوم وأكل الناس الميتات وهدموا الأقوات وخلت نواحي من السكان واستولى الموت (الموت) على الإنسان والحيوان"⁽¹³⁰⁾.

ولما حدثت أزمة أخرى في سنتي (775 - 776 هـ - 1373 - 1374 م) عم الوباء والموت مختلف أنحاء مصر ، حتى كان يموت في كل يوم من الطرحاء على الطرقات ما يزيد على خمسمائة شخص ، وفني معظم الفقراء وخلت دور كثيرة خارج القاهرة ومصر لموت أهلها ثم عم الموت الأغنياء ⁽¹³¹⁾ ، وقد وصف المقرئزي أحوال العامة بقوله "وقد توقفت أحوال الناس من قلة المكاسب لشدة الغلاء ، وعدم وجود ما يقتات به ، وشح الأغنياء وقلت رحمتهم ، ومع ذلك فلم يزداد أجر العمال من البناء والفعلة والحمالين ونحوهم من أرباب الصنائع شيئاً ، بل استقرت على ما كانت عليه قبل الغلاء فمن كان يكسب في اليوم درهماً يقوم بحاله ويفضل له منه شيء ، وصار الدرهم لا يجدي شيئاً ، فمات ومات أمثاله من الأجراء والعمال والصناع والفلاحين والسواد من الفقراء"⁽¹³²⁾ ، وبذلك يبين المقرئزي مدى هول الأزمة التي لحقت بعامة الناس وبخاصة أن الأجور بقيت على ما هي عليه قبل الغلاء ، ولم يحدث هناك نوع من التوازن بين الأجور والأسعار ، لذلك صار الدرهم لا يجدي شيئاً.

رابعاً: سياسة الدولة لمعالجة الأزمات:

تباينت سياسة الدولة في معالجة الأزمات الاقتصادية، فالسلطان الظاهر بيبرس لجأ إلى معالجة الأزمة التي حدثت سنة 662هـ / 1263م عن طريق فتح الأهراء السلطانية مخازن الدولة بحيث تقرر بيع خمسمائة إردب من القمح يوميا للضعفاء والأرامل، ورتب السلطان للفقراء مائة إردب تخزين وتوزع عليهم مجاناً، وقال: "والله لو كانت عندي غلة تكفي هذا العالم لفرقتها" أمر بإعداد قوائم بأسماء جميع الفقراء، ثم قام بتوزيعهم على الأمراء ونوابهم، والأكابر والتجار والشهود والناس على اختلاف طبقاتهم بحيث "لم يبق أحد من الخواص ولا من الحواشي ولا من الحجاب والولاء وأصحاب المناصب وذوي المراتب والثروة حتى أخذ جماعة، وذلك بحسب تلمظ السلطان"، وشرع الناس في فتح مخازنهم، وتفرقة الصدقات على ذوي الحاجة⁽¹³³⁾، وكان لحسن سياسة السلطان الظاهر بيبرس وحكمته أثر كبير في انتهاء الغلاء في العام نفسه، ولم يتبع الغلاء وباء كما كان يحدث غالباً أوقات الأزمات الاقتصادية.

ولجأت الدولة إلى معالجة الأزمة الاقتصادية الكبرى (693 - 696هـ / 1293 - 1296م) من خلال جمع الفقراء وذوي الحاجات وتفريقهم على الأمراء، فأرسل إلى أمير المائة مائة فقير، وإلى أمير الخمسين خمس وون فقيراً، وإلى أمير العشرة عشرة فقراء "فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً في مرقة الخبز، يمهدهم سماطاً يأكلون جميعاً"، ومنهم من يعطي فقراءه رغيفاً، وبعضهم كان يفرق الكعك، وبعضهم يعطي رفاقاً، فخفف ما بالناس من الفقر"⁽¹³⁴⁾. فضلاً عن ذلك لجأت الدولة إلى إحكام سيطرتها على باعة اللحوم، ومنعت بيع لحوم الكلاب والميتات⁽¹³⁵⁾، ثم قامت الدولة باستيراد الغلال من بلاد الفرنجة وبخاصة من قبرص، فقد وصل إلى الإسكندرية في عام 694هـ / 1294م ما يزيد على مائتي ألف إردب من القمح⁽¹³⁶⁾.

وفي سنة 736هـ / 1335م لجأت الدولة إلى معالجة الأزمة من خلال تحديد سعر القمح بثلاثين درهماً ونودي بالقاهرة ومصر بآلا يباع القمح بأكثر من ثلاثين درهماً للإردب، ومن باع بأكثر نهب ماله، وتقدم السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى الأمراء بآلا يخالفوا ذلك، فلم يقدر أحد على بيعه بأكثر من ذلك لشدة قبضة الدولة على مخازن الغلال والأسواق فقد ختم المحتسب¹³⁷ شون الأمراء كلها، بعد أن كتب ما فيها من عدة الأرباب، وكتب ما يحتاج إليه الأمير من الجراية لمؤنته، والعليق لدوابه إلى حين قدوم المغل الجديد، ثم طلب السماسرة والأمناء والكياليين وأشهر عليهم ألا تفتح شونة إلا بليذنه وصارت جميع الغلال التي تخرج من مخازن الأمراء للطحانيين لا تتم إلا بأمر المحتسب¹³⁷. وأقيم في كل فرن شاهد لحصر ما يحمل إليه من الدقيق المرتب له، وعمل معدل كفاية البلد في كل يوم، وفرق القمح فيهم على قدر كفايتهم "فسكن ما كان بين الناس من العناء في طلب الخبز، ومن ضرب الطحانيين والخبازين"¹³⁸.

كذلك كتب السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى ولاة أعمال الدولة في مصر والشام بآلا يترك في أعمالهم غلة مخزونة حتى تحمل إلى القاهرة، وجاء في نص المرسوم السلطاني أن يركبوا بأنفسهم إلى جميع النواحي، ويحملوا ما بها من الغلال بحيث لا يدعون غلة في مطمورة ولا مخزن ولا أحداً عنده غلة حتى يحمل ذلك كله إلى مصر، ويحضر أربابها لأخذ أثمانها عن كل إردب مبلغ ثلاثين درهماً، ونودي بالقاهرة ومصر من كان عنده غلة ولا يبيعها نهباً وبدأت الغلال تصل إلى القاهرة في آخر شهر رجب فقدم من الشام أربعة آلاف غرارة¹³⁹ من القمح، وأحمال كثيرة من ولايات مصر لذلك بدأت الأسعار في الانحلال ابتداء من شهر رمضان لحلول موسم الحصاد، وكثرت الغلال التي قدمت إلى القاهرة حتى بيع الخبز كل ثمانية أرطال بدرهم¹⁴⁰ وتراوح سعر

إردب القمح بين ثمانية وعشرة دراهم، والفلول والشعير كل إردب بستة دراهم⁽¹⁴¹⁾.

وقامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من الأزمة الاقتصادية التي عصفت في البلاد في سنتي (775 - 776 هـ / 1373 - 1374 م)، فقد فتحت مخازنها وقامت بتوزيع الغلال على الفقراء والمساكين مجاناً ثم قامت بإعداد قوائم بأسماء الفقراء وأمرت بتوزيعهم على الأمراء وأرباب الأموال في الدولة كذلك لجأت إلى تحديد أسعار الخبز فأمر المحتسب ببيع كل ثلاثة أرطال إلا ربع بدرهم بدل كل رطلين وثلاث بدرهم، وفي شهر ذي الحجة سنة 776 هـ / 1374 م تم تسعير الخبز كل ثمانية أرطال بدرهم بدل كل خمسة أرطال وثلاث بدرهم، غير أن التجار والطحانون لم يلتزموا بذلك⁽¹⁴²⁾.

ويستخلص من البحث النتائج الآتية:

أولاً: أن للدولة وسياسة حكامها أثراً فعالاً في استقرار أو اضطراب الأوضاع الاقتصادية، ففي ظل الحكام الأقوياء مثل السلطان الظاهر بيبرس، والسلطان الناصر محمد بن قلاوون، اتسمت الأسعار بصفة عامة بالاستقرار لاهتمامها باستصلاح الأراضي، وإقامة الجسور والقناطر، وحفر الخلجان، وضبط العملة، وإحكام السيطرة على إدارة الدولة وفي ظل بعض الحكام كأبناء السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده اضطربت أوضاع الدولة الاقتصادية لفساد الإدارة، وإهمال الأراضي والجسور، وكثرة عزل رجال الدولة وتنصيبهم، وشيوع بيع الوظائف العامة.

ثانياً: الأسعار كانت تتأثر بأوضاع الدولة الإدارية والمالية، وأوضاع فيضان النيل من حيث الزيادة والنقصان، فضلاً عن سياسة الاحتكار، والتضخم النقدي، والآفات الزراعية، والعواصف الشديدة التي كانت تلحق أضراراً بالغة بقطاع الزراعة.

ثالثاً: كان للغلاء آثار شديدة على السكان والدولة، من حيث خراب كثير من القرى لانتشار الوباء وعظم الموت، وانعدام الأمن والنظام، وكثرة القتل والسلب والنهب، وشيوع المجاعة الكبرى في البلاد.

رابعاً: حاولت الدولة معالجة الغلاء من خلال تحديد الأسعار، وفتح مخازن الدولة، وإحكام سيطرتها على مخازن الأمراء، وعدم البيع منها إلا بإشراف المحتسب وبالسعر الرسمي، وتوزيع الفقراء على الأمراء وكبار الأغنياء في الدولة للتخفيف من المجاعة.

خامساً: حدث تغير في قانون النيل في أواخر العصر المملوكي الأول، فصار الحد المطلوب لري جميع الأراضي الزراعية أن يبلغ مقياس النيل بين ثمانية عشر والعشرين ذراعاً، ولم يعد السبعة عشر ذراعاً كافياً لري جميع الأراضي، ولم تعد الثمانية عشر ذراعاً والعشرون ذراعاً يسبباً ن خطورة على المحاصيل الزراعية، وكل ذلك كان لإهمال الجسور والترع.

قائمة الهوامش والمصادر

(1) عن نشأة الدولة المملوكية في مصر، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 7، ص3 وما بعدها؛ المقرئزي المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط، 3 أجزاء، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ نشر، ج2، ص236-242؛ النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت 733هـ/1332م) نهاية الأرب في فنون الأدب، ج29، تحقيق محمد أمين ومحمد حلمي محمد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990، ص414-426.

(2) عن سلطنة الظاهر بيبرس، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 7، ص176-217، الملطي، نزهة الاساطين، ص74-76، المقرئزي، الخطط، ج 2، 238، ابن شداد، عز الدين محمد بن علي (ت 684هـ/1285م) تاريخ الملك لظاهر، تحقيق أحمد حطيط، فيسبادن، دار النشر فراند شتايزر 1983م، ص5 وما بعدها.

(3) القليوبية، كورة من كور الوجه البحري (وهو كل ما سفلى عن القاهرة الى البحر الرومي _ البحر الابيض المتوسط _) وتضم كورة القليوبية احدى وخمسون بلدة، وتقع قليوب شمال لقاهرة على نحو فرسخ ونصف، انظر القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1448م) صبح الأعشى في صناعة الانشاء، ج3، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر 1987، ص456-457.

- (4) القصبة قيمتها الوسيطة 99.3 متر، انظر هنتس، فالتر المكايل والأوزان الإسلامية، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1970م، ص 94 - 95.
- (5) بركة الفيل أرض من كور الوجه البحري ياقوت، شهاب الدين ابو عبد الله بن عبد الله الحموي (ت 626 هـ / 1228 م) معجم البلدان، 5 أجزاء، بيروت، دار صادر، 1984 م، ج 1، ص 207.
- (6) بحر أشموم، أشموم بلدة قرب دمياط، وبحر أشموم سمي نسبة إليها ياقوت، ج 1، ص 200.
- (7) لمزيد من المعلومات انظر ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر، ص 348 - 349: ابن عبد الظاهر، القاضي محيي الدين (ت 692 هـ - 1292 م) الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض، 1976 م، ص 289، العيني، بدر الدين محمود (ت 855 هـ - 1451 م) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان حوادث (665 - 688 هـ)، تحقيق عبد الرزاق الطنطاوي، الزهراء للإعلام العربي، 1989 م، ص 177 - 178.
- (8) العيني عقد الجمان، حوادث (665 - 688 هـ)، ص 190.
- (9) الذراع يبلغ معدل طول الذراع في مصر وفق دراسات الحملة الفرنسية (54.04 سم) بالضبط عن الأذرع في البلاد الإسلامية أنظر هنتس، المكايل، ص 83 - 92.
- (10) الإصبع يبلغ طوله في مصر (3.12 سم) هنتس، المكايل، ص 81.
- (11) الأردب مكيال مصري للحنطة يتألف من (6) وبيات، كل وبية (8) أقداح كبيرة أو (16) قدحاً صغيراً، ويساوي الإردب (6.69 كغم) من القمح هنتس، المكايل، ص 58.
- (12) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 7، ص 187: ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 188 - 189، العيني، عقد الجمان، حوادث (648 هـ - 664 هـ)، ص 375.
- (13) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 188: العيني، عقد الجمان، حوادث (648 - 664 هـ)، ص 375.
- (14) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (911 هـ / 1505 م) حسن المحاضرة في تلخيص مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، 1968 م، ج 2، ص 297، العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ) ص 246.
- (15) المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 880: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 49.
- (16) المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 813.
- (17) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 49.
- (18) عن سلطنة العادل كتبغا، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 47 - 70، المقرئزي، الخطط، ج 2، ص 239.
- (19) البراطيل هي الأموال التي كانت تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبيها وقضاتها انظر، المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، مؤسسة ناصر للثقافة (د.م. د. ت) ص 74 حاشية (41).
- (20) المواريث هي الاموال التي تعود لبيت المال عند عدم وجود الوارث انظر المقرئزي، إغاثة الامم، ص 74، حاشية (42).
- (21) العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص 303.

- (22) المقرئزي، اغاثة الامة، ص 73 - 75.
- (23) المصدر نفسه، ص 69.
- (24) المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 814.
- (25) المصدر نفسه، ج 1، ق 3، ص 829، العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ، ص 367 - 368.
- (26) العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص 277 - 278.
- (27) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 49.
- (28) المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 814.
- (29) المصدر نفسه، ج 1، ق 3، ص 829.
- (30) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 49.
- (31) لمزيد من المعلومات انظر المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 813، العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص 299 - 300، السيوطي، حسن المحاضرة، ج 2، ص 297 - 298؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 49، الحسن بن عمر بن الحسن (ت 779 هـ / 1377 م) تذكرة النبوة في أيام المنصور وبينه، جزاء، تحقيق محمد محمد امين، مصر، دار الكتب 1976 م، ج 1، ص 184؛ اليافعي، ابو محمد عبد الله بن اسعد بن غلي اليمني المكي (ت 768 هـ / 1366 م) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1919 م، ص 170 - 171.
- (32) العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص 299.
- (33) سرياقوش بلدة في نواحي القاهرة ياقوت، معجم البلدان، ج 3، ص 218.
- (34) بولاق بلدة في نواحي القاهرة.
- (35) المقرئزي، السلوك، ج 2، ق 2، ص 538 - 539.
- (36) بلاد الجيزة الجيزة بلدة في غربي الفسطاط ولها كورة واسعة من افضل كور مصر ياقوت، معجم البلدان، ج 2، ص 200.
- (37) الوجهين البحري والقبلي ارض مصر كلها كانت تقسم الى قسمين الوجه القبلي وهو ماكان في الجهة الجنوب من مدينة مصر والوجه البحري وهو ماكان في شمال مدينة مصر انظر ابن اياس، نزهة الامم، ص 127 - 128.
- (38) المقرئزي، السلوك، ج 2، ق 2، ص 541 - 542.
- (39) العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص 78.
- (40) المصدر نفسه، ص 410.
- (41) المقرئزي، السلوك، ج 2، ق 2، ص 205.
- (42) المصدر نفسه، ج 2، ق 2، ص 205 - 206.
- (43) المصدر نفسه، ج 2، ق 2، ص 253.
- (44) العيني، عقد الجمان، حوادث (699 - 707 هـ)، ص 72.
- (45) المصدر نفسه، ص 145.

- (46) المقرئزي، السلوك، ج2، ق1، ص55.
- (47) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص940.
- (48) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص949؛ العيني، عقد الجمان، حوادث(699 - 707هـ)، ص410.
- (49) المقرئزي، السلوك ج2 ق3 ص955، العيني، عقد الجمان، حوادث(799 - 707هـ) ص410.
- (50) المقرئزي، السلوك، ج2، ق1، ص39.
- (51) المصدر نفسه، ج2، ق1، ص55؛ ج1، ق3، ص955.
- (52) العيني، عقد الجمان، حوادث(699 - 707هـ) ص410.
- (53) المقرئزي، السلوك ج2، ق2، ص253.
- (54) المصدر نفسه، ج2، ق2، ص205 - 206.
- (55) المصدر نفسه، ج2، ق2، ص253.
- (56) المصدر نفسه، ج2، ق2، ص300.
- (57) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص728.
- (58) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص728 - 729.
- (59) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص728.
- (60) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص727 - 728.
- (61) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص728.
- (62) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص740.
- (63) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص754.
- (64) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص832 - 833.
- (65) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص758.
- (66) القنطار يساوي (100) رطل، والرطل يساوي (437.5 غرام) انظر هنتس، المكاييل، ص40 - 44، 30 - 31.
- (67) المقرئزي، السلوك، ج2، ق3، ص854 - 855.
- (68) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص856.
- (69) المصدر نفسه، ج3، ق1، ص12 - 13.
- (70) المصدر نفسه، ج3، ق1، ص218؛ ابن اياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص124 - 125؛ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين ابي الفضل احمد بن علي (ت 852 هـ 1448م) انباء الغمر بابناء العمر في التاريخ، بيروت، دار الكتب العلمية، 1968، ج1، ص76 - 77.
- (71) ابن حجر العسقلاني، انباء الغمر، ج1، ص77.
- (72) ابن اياس، بدائع الزهور، ج1، ق2، ص125.
- (73) المصدر نفسه، ج1، ق2، ص126.

- (74) المصدر نفسه، ج 1، ق 2، ص 126؛ المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 231؛ ابن حجر العسقلاني، انباء الغمر، ج 1، ص 92 - 93.
- (75) المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 232.
- (76) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 235.
- (77) القدح مكيال مصري، وله حجامان (القدح الصغير)، وكان كل (16) منه تساوي وية، وكل (48) تساوي اردب هنتس، المكايل، ص 65.
- (78) المقرئزي، السلوك، ج 3، ق 1، ص 232 - 233.
- (79) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 235 - 236.
- (80) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 235.
- (81) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 237.
- (82) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 253.
- (83) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 322.
- (84) المصدر نفسه، ج 3، ق 1، ص 330.
- (85) المصدر نفسه، ج 3، ق 2، ص 457.
- (86) المقياس عمود رخام ابيض مثمن، في موضع ينحصر فيه الماء عند إنسيابه إليه، وهذا العمود مفصل على إثني وعشرين ذراعاً، كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين قسماً متساوية تعرف بالأصابع، ما عدا الأثني عشر ذراعاً الأولى فإنها مفصلة على ثمان وعشرين إصباعاً كل ذراع انظر ابن إياس، محمد بن احمد الحنفي (ت 930هـ - 1523م) نزهة الأمم في العجائب والحكم، تحقيق محمد زينهم، مكتبة متبولي، القاهرة، 1995 م، ص 86.
- (87) المصدر نفسه، ص 88.
- (88) المصدر نفسه، ص 87.
- (89) المصدر نفسه، ص 86، ياقوت، معجم البلدان، ج 5، ص 187.
- (90) ابن إياس، نزهة الأمم، ص 85.
- (91) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 46.
- (92) المصدر نفسه، ج 8، ص 65.
- (93) المقرئزي، السلوك، ج 1، ق 3، ص 808 - 809.
- (94) المصدر نفسه، ج 1، ق 3، ص 814، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 8، ص 91.
- (95) ابن إياس، نزهة الأمم، ص 86 - 69.
- (96) المقرئزي، السلوك، ج 2، ق 3، ص 740، 728.
- (97) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 769.
- (98) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 832 - 833.

- (99) عن سلاطين المماليك ومدة حكم كل منهم خلال هذه الفترة، انظر، الملطي، نزهة السلاطين، ص 95-112: المقريري، الخطط، ج 2، ص 237-242.
- (100) عن سلطنة الملك الصالح اسماعيل انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 10، ص 81-95: المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 558-638.
- (101) المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 679.
- (102) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 618.
- (103) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 696.
- (104) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 665.
- (105) الفدان مقياس مصري للمساحة، ويساوي (6368) متر مربع، هنتس، المكاييل، ص 97-98.
- (106) المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 689.
- (107) عن سلطنة السلطان شعبان بن محمد بن قلاوون، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 10، ص 114-118: المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 676-699.
- (108) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 10، ص 111-113: المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 703-704.
- (109) المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 705-708.
- (110) عن سلطنة السلطان حسن بن محمد بن قلاوون انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 10، ص 235-266: المقريري، السلوك، ج 3، ق 1، ص 17-55.
- (111) المقريري، السلوك، ج 2، ق 3، ص 740-741.
- (112) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 842-843.
- (113) عن سلطة السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون انظر المقريري، السلوك، ج 3، ق 1، ص 90-295: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 11، ص 20-118.
- (114) عن سلطة السلطان علي بن شعبان انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 11، ص 118-160.
- (115) المقريري، السلوك، ج 3، ق 1، ص 226: ابن اياس، بدائع الزهور، ج 1، ق 2، ص 125.
- (116) ابن اياس، بدائع الزهور، ج 1، ق 2، ص 220.
- (117) المصدر نفسه، ج 1، ق 2، ص 126.
- (118) المصدر نفسه، ص 69-70، العيني، عقد الجمان، حوادث (689-698 هـ)، ص 307.
- (119) بيبرس المنصوري، (ت 725 هـ/1324 م) التحفة الملوكية في الدولة التركية، الدار المصرية اللبنانية، 1987، ص 151.
- (120) عن سلطنة الملك الكامل الايوبي، انظر ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 6، ص 269-279، المقريري الخطط، ج 2، ص 235.
- (121) المقريري، اغاثة الامة، ص 74، 108-111.
- (122) المصدر نفسه، ج 2، ق 3، ص 669-673.

- (123) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص669.
- (124) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص719.
- (125) المصدر نفسه، ج2، ق3، ص771.
- (126) المصدر نفسه، ص73.
- (127) المقرئزي، السلوك، ج1، ق3، ص813، العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص301.
- (128) المقرئزي، اغاثة الامة، ص71.
- (129) المصدر نفسه، ص72 - 73.
- (130) بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية، ص144 - 145.
- (131) المصدر نفسه، ج3، ق1، ص235 - 236.
- (132) المصدر نفسه، ج3، ق1، ص233 - 234.
- (133) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص188 - 189؛ انظر ايضا النويري، نهاية الإرب، ج31، ص96 - 97؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج7، ص187؛ بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية، ص52.
- (134) المقرئزي، اغاثة الامة، ص71، العيني، عقد الجمان، حوادث (689 - 698 هـ)، ص277 - 278، (301).
- (135) المقرئزي، السلوك، ج1، ق3، ص814.
- (136) بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية، ص145.
- (137) المقرئزي، السلوك، ج2، ق2، ص395.
- (138) المصدر نفسه، ج2، ق2، ص395 - 396؛ ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ج1، ق1، ص472.
- (139) الغراة مكيال دمشقي للحنطة، وتساوي (204.5) كيلو غرام قمح، او (265) لتر هنتس، المكايل، ص64.
- (140) المقرئزي، السلوك، ج2، ق2، ص396؛ ابن اياس بدائع الزهور، ج1، ق1، ص472.
- (141) المقرئزي، السلوك، ج2، ق2، ص437.
- (142) المصدر نفسه، ج3، ق1، ص232 - 239.